اللمسات البيانية لظواهر التشكيل اللفظي في القراءات القرآنية

Graphic touches of verbal formation phenomena in Qur'anic readings

سومية بكوش*

جامعة الجزائر2 (الجزائر)، bekkouchesm@yahoo.fr

Bekkouche soumia *
University of Algiers 2 (Algeria)

تاريخ الاستلام:2021/07/31 تاريخ القبول:2021/12/29 تاريخ النشر:2022/01/15

ملخص: إنّ المتتبع لمظاهر التغاير القرائي يلاحظ أنّ بعض وجوه هذا التغاير لا يمكن عزوه بحال إلى اختلاف اللهجات العربية، كاختلاف قراءة القراء السبعة من حيث البنية اللفظية للكلمات إعرابا وبناء، ولزوما وتعدية، وبناء للفاعل (المبني للمعلوم) وبناء للمفعول (المبني للما لم يسّم فاعله)، وأيضا في دلالتها على الزمن والعدد.

إنّنا نؤمن بأنّ القرآن الكريم كلام الله المنزل على نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم المنقول بالتواتر المكتوب في المصاحف المتعبد بتلاوته المعجز ولو بسورة منه وبأنّ القراءات القرآنية سنّة متبعة، لذلك فإعجاز هذا القرآن لابد أن يكون في هذه القراءات جميعها فليست قراءة أولى بهذا الإعجاز من قراءة ما دام الكل متواترا وما دام الكل من عند الله.

وفي هذه الورقة العلمية نحاول معرفة السر الكامن وراء ظواهر التشكيل اللفظي التي لا يؤدي وجودها إلى اختلاف جذري في المعنى، بل على العكس تماما فوجودها ساهم في تنوع الأحكام واختلاف المعاني وتكثيفها. وبهذا أعطت القراءات القرآنية للنص القرآني تميزه وسموه على الكتب السماوية الأخرى وعلى النصوص البشرية النثرية والشعرية على حدٍ سواء.

الكلمات المفتاحية: التشكيل اللفظي، القراءات القرآنية، اللمسات البيانية

Abstract: The follower of the manifestations of the reading heterogeneity notes that some aspects of this heterogeneity cannot in any way be attributed to the different Arabic dialects, such as the different reading of the seven readers in terms of the verbal structure of the words expression ...We believe that the Holy Quran is the word of God, which is the home of the Prophet Muhammad, which is transmitted with the frequency written in the Qur'ans that is worshipped by his miracle recitation, even with his own pleasure, and that the Qur'anic readings are followed, so the miracle of this Qur'an must be in all these readings.In this scientific paper, we try to find out the secret behind the phenomena of verbal formation, whose existence does not lead to a radical difference in meaning, but quite the contrary, because it has contributed to the diversity of judgments and the difference of meanings and intensify .

Keywords: Verbal Composition, Qur'anic Readings, Graphic Touches.

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة:

لقد حظيت القراءات القرآنية باهتمام المسلمين منذ نهضتهم الأولى على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام إلى يومنا هذا. إذ تجرّد عدد كبير من علماء المسلمين لخدمة هذا الكتاب الخالد وأفنوا أعمارهم بتتبع كل صغيرة وكبيرة عن هذا العلم وسطروا كل ما جادت به عقولهم وأفكارهم في مؤلفات أصبحت مفخرة المسلمين ومقصدا يرنو إليه الدارسون والباحثون ممن عُنوا بهذا الموضوع.

والمتأمل في الدرس اللغوي العربي يجده تأثر تأثرا واضحا بهذه المؤلفات إذ لا يكاد يخلو كتاب في أصوات العربية وصرفها ونحوها من جملة كبيرة من القراءات وما يتصل بها من مسائل مثلت القواعد والضوابط التي أصلت ورفدت مفردات هذه العلوم. لكن صعوبة موضوع القراءات وقلة المحقق من كتبها جعل جلّ القراء العرب يبتعدون عنها، مما جعل بعض المستشرقين يشنون حملة شرسة على القرآن الكريم من خلالها ويزعمون أنّ قراءاته المختلفة دليل على اضطرابه وتحريفه، لأنّهم يعتقدون أنّها إفرازات خطأ في الشكل؛ فقد يقرأ نافع وابن عامر بالفتح ويقرؤها ابن كثير وحمزة بالكسر، وقد ترد عند الجمهور بالرفع وتروى عن عاصم بالنصب، وقد يقرأ نافع بصيغة الجمع وحمزة والكسائي بصيغة المفرد، كما ترد عند نافع بصيغة التأنيث وعند ابن كثير بصيغة التذكير، وغير ذلك مما ورد من تغاير القراءات.

والمعلوم أنّ الضمة بما تحمله من معنى وما تحدده من وظيفة تركيبية لا تساوي الفتحة بما تحمله من معنى وما تحدده من وظيفة تركيبية، كما أنّ التذكير يختلف عن التأنيث والمفرد يختلف عن الجمع، فكيف تقرأ آية واحدة بصيغتين أو أكثر؟

يرى بعضهم أنّ هذا التغاير يعزى إلى اختلاف اللهجات العربية، لكن المتتبع لمظاهر التغاير القرائي يلاحظ أنّ بعض وجوه هذا التغاير لا يمكن عزوه بحال إلى اختلاف اللهجات، كاختلاف قراءات القراء السبعة من حيث البنية اللفظية للكلمات إعرابا وبناء، ولزوما وتعدية، وبناء للفاعل (المبني للمعلوم) وبناء للمفعول (المبني للما لم يسّم فاعله)، وأيضا في دلالتها على الزمن والعدد... جعلنا هذا نتساءل عن الهدف الرئيس من تعدد القراءات واختلافها زيادة عن التخفيف ورفع الحرج عن الأمة في قراءة كتاب ربّها جلّ وعلا خاصة وأنّ كل مفردة في القرآن الكريم وضعت وضعا فنيا مقصودا أي في مكانها المناسب فالحذف من المفردة مقصود كما أنّ الذكر مقصود والإبدال مقصود، كما أنّ الأصل مقصود وكل تغيير أو إقرار على الأصل مقصود له غرضه.

دفعنا هذا إلى طرح الإشكال الآتي: هل يؤدي وجود ظواهر التشكيل اللفظي في القراءات السبع إلى تغير المعنى؟ وما هي الآثار البلاغية التي ترتبت عنها؟

وإجابة عن هذا الإشكال قسمنا البحث إلى عنصرين هما:

- التعريف بظواهر التشكيل اللفظي
- اللمسات البيانية لظواهر التشكيل اللفظي

2.التعريف بظواهر التشكيل اللفظي:

1.2. تعريف التشكيل اللفظي: الكلم في العربية ثلاث: اسم؛ وذلك إذا دلّ على معنى في ذاته مجرد من الزمان وفعل؛ وذلك إذا دلّ على حدث مقترن بالزمان –ماض، مضارع، أمر– وحرف؛ إذا "ما جاء لمعنى وليس

باسم ولا فعل "، (سيبويه، 1988،12) أي لم يدل على معنى في ذاته، وتعليق بعضها ببعض وجعل بعضها بسببٍ من بعض هو النظم الذي يُعبّر به عما يختلج في النفس من مقاصد ومشاعر، وهذا التعليق " لا يخرج عن ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما. ولا يتم هذا التعلّق إلاّ بتوخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه ". (الجرجاني، 2005، 14)

ونعني بمعاني النحو: << توخي سمت كلام العرب في تأليفها للكلام بحسب الوجوه التي يقتضيها علم النحو وعلم المعاني، إضافة إلى الأسس البلاغية الضرورية في أي كلام فصيح >>.(ابن جني، 35) فهي تحتاج إلى علم يرعى الجانب الصوابي في الكلام من حيث الصحة والفساد في مستوى تأليف الجملة، ولا يتأتى ذلك إلاّ بـ" معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية" (السكاكي، 1982، 204)، وهي وظيفة علم النحو. وإلى علم يشرف على نظم الكلام وترتيبه، وربط بعضه ببعض، وفق ما تقتضيه ملابسات المقال وقرائن الأحوال ومقاصد الكلام، أي إلى "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"،(السكاكي، 1982، 341) وهي وظيفة علم المعاني. وتحتاج أيضا إلى" معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"(السكاكي، 1982، 34)، أي إخراج فني يجعل من الكلام بليغا يحمل من الألوان البلاغية ما يُحَصِّل به مقاصده الفنية التعبيرية والنفسية والاجتماعية... وهي وظيفة علم البلاغة. ويعتبر الإمام عبد القاهر الجرجاني أوّل من اهتم بهذه القضية ودعا إلى الاهتمام بها واعتبرها غربالا يعرف به صحيح الكلام من فاسده، يقول: << فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقّه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمِل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحّة نظم أو فساده، أو وصف بمزيّة وفضل فيه إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتّصل بباب من أبوابه >>. (الجرجاني، 77) وبهذا أبرز أهمية أصول النحو وأبوابه في تشكيل النظم ودعا إلى دراسة ما يتصل به من بناء وتركيب وتعليق مجسدا بذلك الرغبة في إيضاح المعاني الوظيفية للتركيب الكلامي وأوجه الدلالة في تأليف العبارة.

ونظم الكلام على هذه الهيئة لا يتأتى للمتكلم إلاّ إذا << حصل في نفسه القدرة على التشكيل اللفظي، أي حسن اختيار الكلمات المناسبة وتوظيفها توظيفا يليق بمقام الكلام وأحواله، ثم القدرة على التشكيل المعنوي، أي حسن التعبير بهذا التشكيل اللفظي عن المعاني الدقيقة بالوسائل اللغوية المتاحة، كالقرائن المعنوية واللفظية، وحسن تعليق الكلام بعضه ببعض، لتوضيح المعاني ودرء اللبس والإيهام >>.(قطبي، 2) يقول الجرجاني: << اعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أنْ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، وهذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحدٍ من النّاس >>. (الجرجاني، 53)، فالتشكيل اللفظي إذا هو "حُسن اختيار الكلمات

المناسبة وتوظيفها توظيفا يليق بمقام الكلام وأحواله" (قطبي، 2)، وفي القراءات القرآنية هو تلك التبدلات النحويّة التي امتازت بها قراءة من القراءات، لا تتعدى في خلافها للقراءة المشهورة البنية اللفظية للكلمة من حيث إعرابها وبناؤها، أو لزوم الفعل وتعديه، أو الاختلاف في دلالته على العدد أو الزمن إلى غير ذلك ممّا يتصل باللفظ.

2.2.ظواهر التشكيل اللفظي: لقد اختلفت قراءة القراء السبعة من حيث البنية اللفظية للكلمات إعرابا وبناء، ولزوما وتعدية، وبناء للفاعل (المبني للمعلوم) وبناء للمفعول (المبني للما لم يسّم فاعله)، واختلفت أيضا في دلالتها على الزمن والعدد. فأمّا البناء فيشمل بعض الأسماء والأفعال وكل الحروف على حد سواء، ونعني به: " لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا، من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل كأنّهم إنما سموه بناء لأنّه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان لازما موضعه لا يزول من مكان إلى غيره" (ابن جني، 35). والأصل في الأسماء الإعراب وما بني منها فعلى خلاف الأصل، والأصل في الأفعال البناء وما أعرب منها فعلى خلاف الأصل، أمّا الحروف فكلّها مبنية. و" للبناء ألقاب هي: ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، وسكون للحركات، وواوٌ، وألفٌ، وياءٌ للحروف. وهو نوعان: لازم، لا ينفك عن الكلمة في حال من الأحوال، وعارض، يرافق الكلمة في أحوال معينة، وقد تكون علامات البناء مقدرة، وذلك في الحالات التالية:

- اسم لا النافية للجنس.
- النداء، سواء أكان المنادى مبنيا أو معربا.
- الفعل الماضي المختوم بألف".(مغالسة، 1994، 78).

وأمّا الإعراب فهو: " ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا، بحركة أو حرف، أو محلا فاختلافه بحركة في كل ما كان إعرابه صحيحا أو جاريا مجراه كقولك: جاء الرجلُ، ورأيت الرجلَ، ومررت بالرجلِ. واختلافه لفظا بحرف في ثلاث مواضع...واختلافه محلا في نحو: العصا، والقاضي". (الزمخشري، 2003، 21) وأمّا اللزوم والتعدية والبناء للفاعل (المبني للمعلوم)، والبناء للمفعول (المبني للما لم يسمّ فاعله) فحالات للفعل، الأولى والثانية باعتبار معنى الفعل. والثالثة والرابعة باعتبار فاعل الفعل. ونعني بالفعل المتعدي: " ما يتعدى أثره فاعله، ويتجاوزه إلى المفعول به، فهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعول به يقع عليه" (الغلاييني، 2003، 39). ونعني بالفعل اللازم: " ما لا يتعدى أثره فاعله، ولا يتجاوزه إلى المفعول به بل يبقى مقتصرا على فاعله ومكتفيا به. وأمّا البناء للفاعل فنعني به أن يذكر فاعل الفعل في الكلام، وعكسه البناء للمفعول، فالفاعل فيه يكون محذوفا لغرض من الأغراض: إما للإيجاز، وإما للعلم به، وإما للجهل به، وإما للخوف عليه، وإما للخوف منه، وإما لتحقيره، وإما لتعظيمه، وإما لإيهامه على السامع" (الغلاييني، 2003، 39). وينوب عن الفاعل في حالة حذفه المفعول به، أو الظرف، أو المصدر. أما الاختلاف من حيث دلالة اللفظ على الزمن فمثال ذلك أن تتحول صيغة الفعل من الماضي إلى الأمر أو العكس، أو من الماضي إلى المضارع أو العكس... . أما الاختلاف من حيث دلالة اللفظ على العدد، فمثاله: أن تتحول صيغة اللفظ من المفرد إلى الجمع أو العكس.

3.اللمسات البلاغية لظواهر التشكيل اللفظي

إنّ وفرة الظواهر النحوية القرائية المتعلقة بالتشكيل اللفظي، وكثرة الآيات التي تمثلها جعلنا نقتصر على مثال أو مثالين على الأقل لكلّ ظاهرة، ونبدأ بظاهرة البناء للفاعل والبناء للمفعول، ففي هذه الظاهرة يكون الفعل في قراءة من القراءات السبع مبنيا للفاعل، وفي قراءة أخرى مبنيا للمفعول، أو العكس ولهذا التغاير أثره في تنوع الدلالة وإحداث نوع من الاتساع في المعاني، وهذا ما سنتبينه من خلال الأمثلة الآتية:

قال الله تعالى يقص علينا حديثاً عن نوح عليه السلام:﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ **فَعُمِّيَتْ** عَلَيْكُم أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُم لَهَا كَارِهُونَ ﴾ (سورة يونس، الآية28) وقال جلّ وعلا: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِم فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُم الْمُرْسَلِينَ. فَعَمِيَت عَلَيْهِم الأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُم لاَ يَتَسَاءَلُون﴾ (سورة القصص، الآية65-66)، فلقد تعددت القراءات في الآية الأولى، فقرأت فيها (فعمّيت) بالتشديد على بناء الفعل للمفعول، وقرأت بالتخفيف على بناء الفعل للفاعل، ولكنهم أجمعوا على قراءة آية القصص بالتخفيف (ابن غلبون، 457-458)، –ولو كانت القراءة اجتهاداً لاختلفوا في القراءتين أو اتفقوا عليهما–.

ونحن إذا أمعنا النظر في الآيتين الكريمتين أدركنا حكمة الاختلاف والاتفاق، فآية سورة هود التي اختلفت فيها القراءات يصح توجيهها على كلتا القراءتين، فقراءة التشديد تبين أن الرحمة قد عمّيت، وقد يكون الذي عمّاها عليهم هو الله سبحانه وتعالى لأنّ قلوبهم غلف، فأضلهم الله وأصمهم وأعمى أبصارهم، وقد يكون غيره سبحانه؛ وهو خلاف مشهور بين المفسرين. قال تعالى: ﴿ زُيِّن للنَّاسِ حُبُّ الشَهَوَات ﴾ (سورة آل عمران، الآية 14)، وقال: ﴿ زُيِّنَ للذِينَ كَفَرُوا الحَيَاة الدُّنْيَا﴾ (سورة البقرة، الآية212)، فقد قيل إن المزيّن هو الله سبحانه، وقيل إن المزيّن هو الشيطان، ولكلٍّ وجهة فيما ذهب إليه. وهذا يصدق على الآية التي نتحدث عنها.

وقراءة التخفيف تدل على أن الرحمة هي التي عميت عليهم وهو أسلوب في العربية شائع مشتهر، يقال: أدخلت الأصبع في الخاتم، وأدخلت الخاتم في الأصبع. فمعنى عميت عليهم الرحمة أنهم هم عموا عنها، أو تكون عميت بمعنى خفيت، ويكون ذلك من باب المجاز. قال الشيخ زاده رحمه الله: "وقرأ الباقون بفتح العين وتخفيف الميم. والمعنى فعميت عليكم البينة فلم تهدكم كما لو عمى دليل القوم عليهم في المفازة فإن الحجة كما توصف بالإبصار إذا كانت معلومة لأنها هادية كالبصر. قال تعالى:﴿ فلما جاءتهم آياتنا مبصرة﴾. كذلك توصف بالعمى إذا كانت مجهولة خفية لكونها غير هادية. قال الله تعالى: ﴿ فعميت عليهم الأنباء ﴾" (زاده، 1263هـ، 42).

أما آية القصص وقد اتفقوا على قراءتها بالتخفيف، فإن التشديد فيها غير ممكن من جهة المعنى، فإنها تتحدث عن يوم القيامة، وهو اليوم الذي تجزى فيه كل نفس بما كسبت، وهو اليوم الذي تتحقق فيه العدالة ﴿لاَ ظُلْمَ اليَوْم﴾ (سورة غافر، الآية17). وعلى هذا فلا يعقل ولا يصح أن يعمى على هؤلاء شيء، فإن التعمية لا تتفق ولا تنسجم مع العدل المطلق الذي يتحقق في ذلك اليوم كيف وهم لا يظلمون فتيلاً (السامرائي، 2005، ص34).

ونجد ذلك أيضا في قوله تعالى:﴿ وكأيِّن مِنْ نبيٍّ قُتِل مَعَهُ رِبِيُونَ كَثِير﴾ (سورة آل عمران، الآية146). قرأ بذلك أبو عمرو وابن كثير ونافع أي: جموعٌ كثيرة، في مقابل قراءةِ الآخرين: (قَاتَلَ مَعَهُ) (ابن غلبون، 362).

ووجه قراءة نافع ومَنْ معه، أن الآية نزلت في معاتبة مَنْ أدبر عن القتال يوم أحد، حيث قال القائل: قُتِل محمد صلى الله عليه وسلم. فلما تراجعوا كان اعتذارهم أنْ قالوا: سَمِعْنا بقتل محمد، فنزلت الآية: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُم ﴾ (سورة آل عمران، الآية144) إلى أن قال: ﴿ وكأيِّن مِنْ نبيٍّ قُتِل مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِير﴾ (سورة آل عمران، الآية 146)، أي: جموع كثيرة، فما ضَعُفَ الجمعُ، وما تراجعوا، لكن قاتلوا وصبروا، فكذلك أنتم كان يجب عليكم أن لا تَهِنوا لو قُتل نبيكم، فكيف ولم يُقتل؟ فهذه الآية إذن حديث عما جرى عليه سَيْرُ أمم الأنبياء السابقين ليتأسَّوا بهم (السامرائي، 2005، ص34).

هذه هي ملابسات المعركة وأسباب نزول الآية، ولأنّ السياق سياق مدح فإنَّ كلاً من القراءتين تثبت جانباً وتوحي به، ثم تتكامل الجوانب كلها بعد ذلك، حتى يتجلى المدح بأبهى صورة، و لأنّ معارك الأنبياء السابقة فيها قتال وصبر وثبات وتحمل، وفيها أيضا قتل واستشهاد، لم يؤثر القتل فيهم ولم يحملهم على الفرار، فقراءة (قُتِل) تثبت جانباً بصريح العبارة، وإن كان مضمناً معناه في القراءة الأخرى، وقراءة (قاتل) تثبت جانباً آخر، وبالجانبين معاً، بقتالهم وقتلهم في سبيل الله وبرغم هذا فإنهم لم يهنوا ولم يستكينوا، بهذين الجانبين تكتمل لوحة المدح في أبهى صورها((السامرائي، 2005، ص34).

ومن النكت البلاغية لهذه الظاهرة نجد أيضا ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَحِلُّ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُن شَيْئًا إِلاَّ أَنْ **يَخَافَا** أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ الله ﴾ (سورة البقرة، الآية229)، فقد قرأ حمزة: (إِلاَّ أَنْ **يُخَافَا** أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ الله)، بمعنى: إلاّ أن يخاف عدم إقامتهما لشرع الله، والفاعل محذوف وهو الأئمة والحكام أو المتوسطون بين الزوجين، وإن لم يكونوا أئمة ولا حكاما (القيسي، 295). ومعنى قراءة (**يَخَافَا**) أي: إلاّ أن يخاف الزوج والزوجة عدم إقامتهما لشرع الله (النّحاس، 1988، 202).

وجه قراءة فتح الياء أنّه حمل على ظاهر الخطاب، ويراد به الزوجان، إذا خاف كل واحد منهما ألاّ يقيما حدود الله، حَلّ الافتداء، فهما الفاعلان (القيسي، 295). وحجة من قرأ بضم الياء أنّه بنى الفعل للمفعول، والضمير في (يُخافا) مرفوع لم يسم فاعله، يرجع للزوجين، والفاعل محذوف، وهو (الولاة والحكام)، والخوف بمعنى اليقين، وقيل بمعنى الظن" (القيسي، 295). يقول أبو حيان: "توجيه قراءة الضم ظاهر ليس فيها أنّه لا يصح الخلع إلاّ بالسلطان، لأنّه كما قال: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا ﴾ وجب على الحكام منع من أراد أن يأخذ شيئا من ذلك، ثم قال: (إلاّ أن يُخافا) فالضمير للزوجين، والخائف محذوف، وهم الولاة، والحكام، والمتوسطون، والتقدير: إلاّ أن يخاف الأولياء الزوجين، ألاّ يقيما حدود الله فيجوز الافتداء (الأندلسي، 207).

والملاحظ هنا أنّ القراءتين حملتا لمسة بيانية فقراءة فتح الياء حمل على ظاهر الخطاب، ويراد به الزوجان، إذا خاف كل واحد منهما ألاّ يقيما حدود الله، حَلّ الافتداء، فهما الفاعلان الحقيقيان، فعلى المرأة أن تفتدي نفسها بمهرها، أو أزيد من ذلك، أو أقل إن رضي الزوج، ويقوم بطلاقها وينتهي الأمر، ولا داعي لسلطان أو ولي أو وسيط أن يتدخل مثلها مثل الزواج والطلاق. أمّا قراءة ضم الياء فجعل الخلع إلى السلطان، أو الوسيط، ولكن: إذا خاف الزوجان ألاّ يقيما حدود الله، ولم يتراضيا على شيء، فللسلطان أو الولي، أو الوسيط بينهما

إلزام الزوج بالخلع، وإلزام الزوجة بافتداء نفسها، وهنا بيت القصيد والمعجزة في تعدد القراءات. ففي زماننا أكثر قضايا الخلع تتم في المحاكم أو عند وسطاء لأنّ القضية تتعلق بحكم الافتداء (مبالغ مالية وعينية) والزوجان وأهليهما يختلفان في تقدير هذه المبالغ، ما بين مبالغ فيها وهم أهل الزوج ومقلل لها وهم أهل الزوجة، وكلّ فريق يرى الصواب في رأيه فينتج خلاف حاد لا تحمد عقباه، وعليه فليس للزوجين في هذه الحالة إلاّ اللجوء إلى المحاكم لتقدير الافتداء، فسبحان من جعل تعدد القراءات سرا من أسرار كتابه.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ **يَغُلَّ** ﴾ (سورة آل عمران، الآية161)، فقد تنوعت القراءة في قوله تعالى: (**يَغُلَّ**) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء وضم العين(**يَغُلَّ**) وقرأ باقي السبعة بضم الياء وفتح العين(**يُغَلَّ**) (ابن غلبون، 364).

وقراءة (يَغُلَّ) على البناء للمعلوم معناها: ما كان لنّبي أن يخون أصحابه فيما أفاء الله عليهم من أموال أعدائهم (السمرقندي، 286). كما ذكر المفسرون جملة من الروايات في مناسبة نزول هذه الآية وفق هذه القراءة، منها: أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم جمع الغنائم في غزاة، فجاءه جماعة، وطالبوه بأن يقسم بينهم الغنائم، فقال لهم الرسول صلى الله عليه وسلم: "لو أنّ لكم مثل أُحد ذهبا ما منعتكم درهما أترونني أغُلُّكم مَغْنَمَكم؟" فنزلت الآية. أي: ما ينبغي له أن يجور في القسم، ولكن يَعدِل، ويعطي كلّ ذي حق حقه (الطبري، 154). لكن بعض المفسرين صرف معنى الآية إلى أنّه لا يقع الغلول في جيشه، وجيش النّبي عادة يُلابِسُ النّبي صلى الله عليه وسلم، أو على تقدير مضاف، أي: ما كان لجيش النّبي أن يغلّ، فبهوا إلى شيء يستخف به الجيش في الغزوات، وهو الغلول؛ ليعلموا أنّ ذلك لا يرضي الله، فيحذروه. فهذه مناسبة التحذير من الغلول. ويُعضد ذلك أنّ سبب هزيمتهم يوم أحد تعجُّلُهم إلى أخذ الغنائم، والغلول تَعَجُّلٌ بأخذ شيء من غالِّ الغنيمة (ابن عاشور، 1984، 155). والمعنى على هذه القراءة: نهي جيش النّبي صلى الله عليه وسلم عن أن يَغُلُّوا؛ لأنّ الغلول في غنائمه غلول للنّبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ قسمة الغنائم إليه. وهذه القراءة تنفي الغلول عن النبي، وقد يقع فيه غيره . ولا يقع منه الخيانة (القيسي، 363). أمّا الرازي فقد وجه هذه القراءة على وجهين هما:

1/ أنّ النبوة والخيانة لا يجتمعان؛ وذلك لأنّ الخيانة سبب للعار في الدنيا، والنّار في الآخرة، فالنفس الراغبة فيها تكون في نهاية الدناءة، والنبوة أعلى المناصب الإنسانية.

2/ أنّ التماس القوم من الرسول صلى الله عليه وسلم حصة زائدة، يعدّ غلولا منه، إن فعله، فالآية مبالغة في النهي له عن ذلك (الرازي، 1985، 71).

ممّا تقدم نخلص إلى أنّ ما تشير إليه هذه الآية، هو نفي خيانة النّبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه فيما أفاء الله عليهم، وأنّ الغلول ما ينبغي له أن يقع في جيش النّبي، ولا تجتمع النبوة والخيانة، ولا يجوز للنّبي أن يجور في تقسيم الغنائم.

أمّا قراءة (يُغل) المبني لما لم يسم فاعله، فقد ذكر الطبري في معناها: أنّه ما كان لنّبي أن يَغُلَّه أصحابه، ثم أسقط لفظ الأصحاب، فبقي الفعل غيرَ المسمى فاعله. وتأويله: وما كان لنّبي أن يخان (الطبري، 157). أمّا المهدوي فوجه المعنى إلى أنْ يُؤخذ شيء من الغنائم بغير إذنه (المهدوي، 237).

كما ذكرت بعض المعاني الأخرى منها: ما كان لنبي أن يُنسب إلى الغلول، كما تقول: "أكْذَبْتُ الرجلَ"، إذا نسبته إلى الكذب (الفارسي، 97)، وأغللته، إذا نسبته إلى الغلول، وه الخيانة في المغنم. ويقول مكي بن أبي طالب: أنّه ما كان أن يُوجد غالا، كقولك: أحْمّدت الرجل أي: وجدته محمودا، وفي ذلك تنويه للنّبي صلى الله عليه وسلم وتعظيم له(الفارسي، 97). ويقول الرازي: أنّه ما كان للنّبي أن يخان، والخيانة مع كل أحد مُحرمة، وتخصيص النّبي بهذه الحرمة؛ لأنّ الخيانة في حقه أفحش (الرازي، 1985، 72).

ومن كل هذا يتبيّن لنا أنّ قراءة (يُغَلَّ) أفادت: أنّه ما كان لنبي أن يَغُلَّه أصحابه، فتؤخذ الغنائم بغير إذنه، أو ينسب إلى الغلول، أو يُوجد غالا، ويأتي تخصيصه بهذه الحرمة؛ لأنّ الخيانة أفحش في حقه.

والملاحظ هنا تعدد دلالة اللفظة وفق القراءتين رغم أنّ الاختلاف لم يتجاوز حركة، وكل هذه الدلالات يعتد بها لأنّها وردت على لسان السلف من أهل العلم، وبهذا كان لتعدد القراءات تعدد في المعاني من دون تناقض أو تضاد. كما نجد لمسة بلاغية في طريقة عرض جريمة الغلول وحرمتها، فالسياق القرآني أثار تشخيص المعنى المجرد، وبثّ الحياة والحركة فيه، فلم يعرض تحريم الغلول على سبيل التقرير وحسب، بل أضاف إليه مشهدَ من يَغْلُل، وقد أتي يوم الحساب على رؤوس الأشهاد يحمل ما غله، واتبع ذلك بتوفيه حسابه، والغرض من ذلك أن يستحضر من يتلبس بذلك، عقوبته فينزجر.

وأيضا في قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ **تُخْلَفَه** ﴾ (سورة طه، الآية97)، حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ **تُخْلِفَه**). والقراءة بضم التاء وكسر اللام (تُخلِفه) يحتمل معنيين: الأول: ستأتيه ولن تجده مخلفا، كما يقال: أحمدته أي: وجدته محمودا. والثاني: على التهديد أي: لابد لك من أن تصير إليه (النّحاس، 57). أما القراءة بفتح اللام فالمعنى: إنّ الله لن يخلفك إياه (القرطبي، 242).

فحاصل القراءتين أنّ الله تعالى يخبر عن قول موسى عليه السلام وتهديده إياه بأنّ له موعدا، أي يوم القيامة، لن يخلَفه ولن يُخلِفه.

فمن قرأ بفتح اللام فالمعنى: يكافئك الله على ما فعلت في القيامة، والله لا يخلف الميعاد. ومن قرأ بكسر اللام فالمعنى: إنّك تبعث وتوافي يوم القيامة لا تقدر على غير ذلك، ولن تخلفه (الزجاج، 375). ولا يخفى ما فيه من التهديد.

ومن الأمثلة أيضا قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا **فُتِنُوا** ﴾ (سورة النحل، الآية110)، فقد تنوعت القراءات في قوله (ما فتنوا) فقرأ ابن عامر بفتح الفاء والتاء مبنيا للفاعل، وقرأ باقي السبعة بضم الفاء وكسر التاء مبنيا للمفعول (ابن غلبون، 494). ومعنى القراءة بفتح الفاء والتاء: من بعد ما فتنوا النّاس عن دين الله جلّ وعلا، فالآية تشير إلى من أسلم من المشركين، ويحتمل أن يكون المعنى: من بعد ما فتنوا أنفسهم بإظهار ما أظهروا للتقية؛ لأنّ الرخصة لم تكن نزلت بعد (بازمول،1996، 587). والقراءة بضم الفاء وكسر التاء معناها من بعد ما فتنهم المشركون عن دينهم (الزجاج، 220).

فحاصل القراءتين أنّ الآية بينت حكم من فتن وعذب في دين الله فأعطى المشركين من القول ما طلبوه كما فعل عمار بن ياسر. وحكمه أنّ الله يغفر له. وبينت الآية بقراءة ابن عامر حكم من آذى المسلمين وفتنهم وعذّبهم في دين الله ثم أسلم. وحكمه أنّ الله يغفر له ذلك. والله أعلم.

أمّا عن تحول بنية اللفظ من حيث العدد فالملاحظ فيها كثرة المواضع التي تعاقبت عليها صيغتا المفرد والجمع في القراءة، لكن اللافت للانتباه أنّ تعليلات الموجهين لهذا الجانب القرائي تكاد تكون متقاربة؛ إذ وقع التغاير أو الاختلاف فيه غالبا فيما كان مصدرا، وهو على المشهور جنس تكاد تتقارب في التعبير به دلالة المفرد والجمع، حتى بات تناولهما عندما يؤمن الالتباس معلوما في اللغة بالضرورة، وسنّة من سنن كلامها (سيبويه، 209). بيد أنّ بعض الموجهين حاولوا أن يتجاوزوا ما قرره الأصل اللغوي، فعملوا على التنبيه على النّكت البلاغية التي يستدعيها اختيار هذا الوجه أو ذاك؛ تبعا لسياقه ومقامه.

من ذلك ما ورد في توجيه قراءة توحيد (كتبه) وجمعه من قوله تعالى: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَ**كُتُبِهِ** وَرُسُلِهِ ﴾ (سورة البقرة، الآية 285)، وكذلك في سورة الأنبياء والتحريم، فقد نسب بعضهم إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنّ كتابه بالإفراد أكثر من كتبه، وإن يكن المعهود اللغوي يقدح في صحة هذا الحكم بَلْهَ نسبته إلى ابن عباس، فقد حاول الزمخشري التعليل له بأنّه <<إذا أريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلّها, لم تخرج منه شيء فأما الجمع فلا يدخل تحته إلاّ ما فيه الجنسية من الجموع >> (الزمخشري، 331).

بيد أنّ أبا حيان يرى أنّ الأمر ليس كما ذكر الزمخشري << لأنّ الجمع إذا أضيف أو دخلته الألف واللام الجنسية صار عاما، ودلالة العام دلالة على كلّ فرد، فلو قال: أعتقت عبيدي لشمل ذلك كلّ عبد عبد، ودلالة الجمع أظهر في العموم من الواحد سواء كانت فيه الألف واللام أم الإضافة، بل لا يُذهب إلى العموم في الواحد إلاّ بقرينة لفظية كأن يستثني منه أو يوصف بالجمع نحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (سورة العصر، الآية2-3) ...أو قرينة نحو: نية المؤمن أبلغ من عمله، وأقصى حاله أن يكون مثل الجمع العام إذا أريد به العموم، وحُمل على اللفظ في قوله: (آمن) فأفرد كقوله: ﴿قل كلٌّ يعمل على شاكلته﴾ (سورة الإسراء، 84) >> (التوحيدي، ص36).

والذي يفهم من ذلك أنّ ثمة فرقا في المعنى بين قراءة الجمع على الظاهر في آيات البقرة والأنبياء والتحريم, والعدول عنه إلى الإفراد فيها؛ إذ لم يأت اختيار القراءة لهذا الوجه أو ذاك، –بالإضافة إلى إتباع الأثر– عاريا من إرادة المعنىً ما قد يلطف حتى لا يستخرجه مجرد القول بأنّه من قبيل وضع المفرد موضع الجمع أو العكس، أو التعلق بأهداب معضلات لغوية يلجئون إليها في الغالب؛ فرارا من مظنّة تعارض القراءات، بل إنّ لكلٍّ حجته << فالحجة . في آية البقرة . أنّه شاكل بين اللفظين وحقق المعنى؛ لأنّ الله تعالى قد أنزل كتبا وأرسل رسلا، والحجة لمن وحَّد: أنّه أراد القرآن، لأنّ أهل الأديان المتقدمة قد اعترف بعضهم لبعض بكتبهم وآمنوا بها إلاّ القرآن فإنّهم أنكروه، فلذلك أُفرد، وجمع الرسل لأنّهم لم يجمعوا على الإيمان بهم >> (ابن زنجلة، 152-153).

ومن ذلك أيضا توحيد (المساجد) وجمعه في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا **مَسَاجِدَ** اللهِ ﴾ (سورة التوبة، الآية17)، فقد فرق أبو عمرو بين الموضعين؛ إذ المراد بالأوّل على أحد القولين هو المسجد الحرام لقوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحَاجِ وَعِمَارَةَ المسْجِدِ الحَرَامِ﴾ (سورة التوبة، الآية19)، أمّا الموضع الآخر فالمراد به

مساجد الله جميعا على العموم (ابن زنجلة، 316)، ولكن السؤال: إذا كان الأمر كذلك، فلم عبّر عن الأوّل بالجمع على قراءة الأكثرين؟

يرى الزمخشري وغيره أنّ في ذلك وجهين : <<أحدهما: أن يراد المسجد الحرام، وإنّما قيل: المساجد؛ لأنّه قبلة المساجد كلّها وإمامها، فعامِرُه كعامر جميع المساجد؛ ولأنّ كلّ بقعة منه مسجد، والثاني: أن يراد جنس المسجد الحرام الذي هو صدر الجنس ومقدمته، وهو آكد؛ لأنّ طريقته طريق الكناية، كما لو قلت: فلان لا يقرأ كتب الله، كنت أنفى لقراءته القرآن من تصريحك بذلك >> (الزمخشري، 253).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ **رِسَالَتَهُ** ﴾ (سورة المائدة، الآية67)، حيث قرأ نافع وابن عامر وشعبة عن عاصم (رسالاته) على الجمع (ابن غلبون، 389). وهذه القراءة فيها أنّه لما كانت الرسل يأتي كل واحد بضرب من الشرائع المرسلة معهم مختلفة حسن جمعه ليدل على ذلك؛ إذ ليس ما جاءوا به رسالة واحدة فجاءت القراءة بالجمع لاختلاف أجناس التشريعات (القيسي، 415). أما القراءة بـ (رسَالته) على الإفراد فيها أنّه لما كانت الرسالة في حقيقتها أمر واحد وهو التوحيد والعبادة لله جل وعلا ناسب لها الإفراد، أو لأنّ الإفراد في رسالة يدل على الكثرة وهي كالمصدر في أكثر الكلام فهي تدل على ما يدل عليه لفظ الجمع.

فإن قيل: إذا كان لفظ (رسالة) يدل على معنى الجمع (رسالاته) فلماذا جاء الجمع؟

فالجواب: أنّه لما اختلفت أنواع التشريعات التي تتضمنها الرسالة ناسب الجمع.

ويمكن أن يقال: إنّ الجمع في القراءة بـ(رسالاته) للإشارة إلى أنّ البلاغ من الرسول صلى الله عليه وسلم إنّما هو بلاغ عن رسالة الأنبياء السابقين في الجملة، والإفراد في القراءة بـ(رسالته) للإشارة إلى اتفاق الجميع في رسالة واحده وهي التوحيد كما قال عليه الصلاة والسلام: <<أنا أولى النّاس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعَلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد>> (البخاري، 3443).

قال ابن حجر: <<ومعنى الحديث أنّ أصل دينهم واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع، وقيل: المراد أنّ أزمنتهم مختلفة >> (العسقلاني، 489).

فدين الرسل واحد ليس في التوحيد فقط وإنما في كلّ جوانب الإيمان والعبادات؛ من صلاة وصيام ...وكل صنوف الأخلاق أمرا ونهيا، وكذا أصول المعاملات من بيع ونكاح وذبائح وميراث وحدود...وقد وقع التفاوت فقط في صور العبادات وصور المعاملات، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدّين ولا تتفرقوا فِيه كَبُرَ على المشركين ما تدعوهم إليه الله يَجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه مَنْ يُنِيبُ﴾ (سورة الشورى، الآية13)، فقراءة الإفراد أشارت إلى أنّ أصل البلاغ هو شيء واحد وهو تقرير دين الله عز وجلّ، وأشارت القراءة بالجمع إلى تنوع الشرائع في الرسالة الواحدة، وإلى رسالة الأنبياء السابقين صلوات الله وسلامه عليهم. وبهذا كان لهذه الظاهرة أثر في تنوع الدلالة واتساع المعنى.

أمّا فيما يخص تحول بنية اللفظ من حيث الزمن وما لذلك من أثر في تنوع الدلالة فمثاله قوله تعالى:﴿ وَ**اتَّخِذُوا** مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى ﴾ (سورة البقرة، الآية125)، وقد التمس القيسي لكلّ قراءة وجها من النقل والسياق فرأى أنّ قراءة الإخبار << على الخبر عمّن كان قبلنا من المؤمنين, أنّهم اتخذوا من مقام إبراهيم

مصلى، فهو مردود على ما قبله من الخبر وما بعده، والتقدير: واذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للنّاس وأمنا، واذكر إذ اتخذ النّاس من مقام إبراهيم مصلى، واذكر إذ عهدنا إلى إبراهيم، فكلّه خبر فيه معنى التنبيه والتذكير لما كان، فحمل على ما قبله وما بعده ليتّفق الكلام ويتطابق...وبكسر الخاء على الأمر بأن يُتّخذ من مقام إبراهيم مصلى، وبذلك أتت الروايات عن النّبيّ عليه السلام.. >> (القيسي، 263-264). وبهذا كان لكلّ قراءة جانبا تثبته، ووجها توحي إليه، وإن كانت قراءة الأمر هي الاختيار.

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى:﴿ **قَالَ** رَبِّي يَعْلَمُ القَوْلَ فِي السَّمَاءِ والأَرْضِ ﴾ (سورة الأنبياء، الآية4) فقد قرئ الفعل (قال) بالإخبار والأمر (القيسي، 280)، واحتج القيسي لمن قرأ بالإخبار أنّه أراد به << الخبر عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال للكفار مجيبا عن قيلهم قبلها: ﴿ هَلْ هَذَا إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُم ﴾ ونزول هذه الآية بعد أن تقدم هذا القول من النّبيّ صلى الله عليه وسلم، وحجة القراءة بالأمر أنّ الله أمره أن يقول للكفار مجيبا لهم عن قولهم ﴿ هَلْ هَذَا إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُم ﴾، قل: ربّي يعلم قولكم وقول كلّ قائل قولا في السّماوات والأرض وهو السميع لجميع ذلك والعليم بخلقه >> (الزمخشري، ص253). وبهذا نقل لنا النسق القرآني بقراءتيه الصورة كاملة؛ صورة أنّ الرّسول أُمر فأعلم أنّ الله سميع عليم بنجوى هؤلاء الكفار، وصورة أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال كما أُمر تبليغا إليهم لتبكيتهم وإقامة الحجة عليهم.

خاتمة :

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنّ القراءات القرآنية علم واسع كثير التشعب لا يمكن للباحث المبتدئ أن يستوعب كثيرا من جوانبه، ناهيك عن معرفة جزء يسير من أسراره، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة السر الكامن وراء تلك الاختلافات النحوية التي لا يؤدي وجودها إلى اختلاف جذري في المعنى، بل على العكس تماما فوجودها ساهم في التيسير ورفع الحرج عن الأمة في قراءة كتاب ربها جل وعلا من جهة، وفي تنوع الأحكام واختلاف المعاني وتكثيفها من جهة أخرى، وذلك دون أن يكون في هذه المعاني شيء من تنافٍ أو تضاد أو تناقض أو تباين، فالمقصد البارز من هذا الاختلاف هو التكثير من المعاني في الآية الواحدة. وبهذا أعطت القراءات القرآنية للنص القرآني تميزه وسموه على الكتب السماوية الأخرى وعلى النصوص البشرية النثرية والشعرية على حدٍ سواء.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن الإمام عاصم

أ-المصادر:

1-ابن جني عثمان أبو الفتح (1373هـ): الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، دط؛ مصطفى البابي الحلبي، ج2.

2- ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة: حجة القراءات (1974)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1؛ بيروت: مؤسسة الرسالة.

3- ابن عاشور محمد الطاهر (1984): تفسير التحرير والتنوير" تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، دط؛ تونس: الدار التونسية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ج4.

4- ابن غلبون أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (1991م)، التذكرة في القراءات، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، ط2؛ القاهرة: مطابع الزهراء للإعلام العربي، المجلد2.

5- ابن قنبر أبو بشر عثمان (سيبويه) (1988): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دط؛ بيروت: دار الكتب العلمية، مكتبة الخانجي للنشر.

6-أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي: بحر العلوم، تحقيق: د.محمود مطرجي، دط؛ بيروت: دار الفكر، ج1.

7- الأندلسي أبو حيان أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي: التفسير الكبير المسمّى البحر المحيط، وبهامشه تفسيران: النهر الماد من البحر لأبي حيان والدر اللقيط من البحر المحيط لتلميذه أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، دط، دت.

8- البخاري محمد بن إسماعيل (2003): صحيح البخاري، ط1؛ بيروت، لبنان: دار بن حزم.

9- الرازي فخر الدين محمد بن عمر (1985): التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)، ط3؛ بيروت: دار الفكر،ج3.

10- الزجاج أبو إسحاق (1988): معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط1، ج2.

11- الزمخشري محمد بن عمر جار الله (2001): الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط2؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج4.

12- الطبري محمد بن جرير (1323ه): جامع البيان في تفسير القرآن، القاهرة، دط؛ مطبعة بولاق.

13- العسقلاني أحمد بن حجر العسقلاني (1987): فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، ط1؛ دار الريان للتراث، ج1.

14- الفارسي أحمد بن عبد الغفار أبو علي: الحجة للقراءة السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دط، دار المأمون للتراث.

15- القرطبي محمد بن أحمد (2006): الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السّنة وآي الفرقان، ط1؛ لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.

16- القيسي مكي بن أبي طالب (1974): الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محي الدين رمضان، دط؛ دمشق: مجمع اللغة العربية، ج1.

17- النّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر (1988): إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3؛ بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ج5.

ب- المراجع:

1- الغلاييني مصطفى (2003): جامع الدروس العربية، راجعه: سالم شمس الدين، بيروت، المكتبة العصرية.

2- المهدوي أحمد بن عمار أبو العباس (1995): شرح الهداية، ط1؛الرياض: مكتبة الرشد، ج1.

3- بازمول محمد بن عمر بن سالم (1996): القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، المملكة العربية السعودية، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط1.

4- زادة محمد عبد الوهاب بن عبد الكريم، حاشية زادة على البيضاوي (أربعة أجزاء)، دار الطباعة الباهرة ببولاق، مصر، 1263ه، ج3، ص42.

5-قطبي طاهر (دط)، التوجيه النّحوي للقراءات القرآنية، دس، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

6-مغالسة محمود حسني (1994): النّحو الشافي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2.

ج- محركات البحث:

www.googel.com

1- السامرائي إياد بن سالم بن صالح (2005): الاختلاف في القراءات القرآنية وأثره في اتساع المعاني، ملتقى أهل التفسير، شهر مارس.